

نماذج وتحليل القوائم المالية للتقويم والتطوير

إعداد

دكتور / حسين حسين شحاتة

أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

تمهيد

تعتبر الحسابات الختامية والميزانية العمومية من أهم مقاصد المحاسبة حيث تتضمن بيانات هامة عن نتائج الأنشطة التي قامت بها المنشأة خلال الفترة المعدة عنها ، كما تتضمن بيانات عن المركز المالي لها في نهاية الفترة ، ويستفيد منها فئات كبيرة من داخل المنشأة ومن خارجها .

ولما كانت هناك فئات عديدة من غير المتخصصين في المحاسبة يستخدمون البيانات الواردة بالحسابات الختامية والميزانية ، لذلك فإن هناك ضرورة ملحة لإعادة تصويرها بصورة مبسطة ، بعيدة نسبياً عن مصطلحات المحاسبة الفنية ، ومن هذه الصور بأن تكون في صورة قوائم أو كشوف ذات خانات متجاورة ويطلق على هذه الصورة " القوائم المالية" وهذا ما سوف نتعرض له تفصيلاً .

ولقد نظم هذا البند بحيث يركز على النقاط الآتية :

١ - مفهوم القوائم المالية.

٢ - الأسس المحاسبية لإعداد القوائم المالية.

٣ - قائمة الدخل

٤ - قائمة المركز المالي.

٥ - قائمة تدفق الأموال.

٦ - تحليل القوائم المالية.

مفهوم القوائم المالية

نظراً لأن إعداد الحسابات الختامية بالشكل التقليدي للحساب والذي يتمثل من جانبيين ، الجانب المدين والجانب الدائن ، قد لا يتناسب مع غير المتخصصين في المحاسبة من ناحية ولا يساعد على المقارنات والتحليل المحاسبي واستنباط المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة ، فقد رؤى إعداد تلك الحسابات على شكل قوائم عبارة عن خانات متجاورة ، وتبويب فيها نفس البيانات بطريقة متسلسلة حسب الأنشطة ، وحيث أن طريقة العرض الجديدة خرجت عن طريقة القيد المزدوج وشكل الحساب التقليدي فقد أطلق على هذه الحسابات الختامية اسم القوائم المالية .

وتعرف القوائم المالية بأنها أشكال جديدة لعرض البيانات الواردة بالحسابات الختامية والميزانية على شكل أعمدة متجاورة بطريقة تساعد على الدراسة والتحليل والاستنباط واتخاذ القرارات ولاسيما لغير المتخصصين في المحاسبة .

وتتمثل القوائم المالية المتعارف عليها في :

(١) قائمة الدخل : وهي تحل محل حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر في المنشآت الصناعية ، وتحل محل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر في المنشآت التجارية .

(٢) - قائمة المركز المالي : وهى تحل محل الميزانية العمومية في المنشآت الصناعية والتجارية .

(٣) - قائمة تدفق الأموال : وتوضح مصادر الأموال واستخداماتها خلال الفترة .

وسوف نتعرض لتوضيح أغراض وشكل ومحتويات كل قائمة بشئ من التفصيل في الصفحات التالية .

الأسس المحاسبية لإعداد القوائم المالية

يقصد بالأسس المحاسبية بأنها القواعد الكلية التى تحكم العمليات المحاسبية من تسجيل وتحقيق وقياس وتوصيل وتقويم ، ويطلق عليها أحياناً أسم (المبادئ المحاسبية) أو الفروض المحاسبية أو السياسات المحاسبية ، والاصطلاح الأكثر شيوعاً هو (مبادئ) أو أسس ، ونحن نفضل أن نطلق عليها أسم القواعد المحاسبية . وما زال هناك اختلاف بين المحاسبين حول الأسس (القواعد) المحاسبية التى تحكم إعداد القوائم المالية ولكن أكثرها قبولاً ما يلى :

١- أساس الشخصية المعنوية : ويقضى هذا الأساس بأن للمنشأة شخصيتها المعنوية المستقلة عن شخصية صاحبها ويمثل هذه الشخصية المعنوية مدير المنشأة بصفته الوظيفية ومن ثم تتم المعاملات والمكاتبات وغيرها باسم المنشأة .

٢ - أساس الاستمرار : ويقضى بأن عملية التحديد والقياس والتوصيل المحاسبى تتم على أساس أن المنشأة مستمرة فى نشاطها وليست فى حالة تصفية ، وهذا يؤثر بدوره فى التقويم وتكوين المخصصات والاحتياطيات .

٣ - أساس الفترات المالية : ويقضى هذا الأساس بتقسيم حياة المنشأة إلى فترات زمنية قصيرة ، حتى يتسنى فى نهاية كل فترة معرفة نتيجة الأنشطة المختلفة وبيان المركز المالى وما يترتب على ذلك من ضرائب وفوائد وأرباح .

٤ - أساس الفورية : ويقضى هذا الأساس بحتمية تسجيل المعاملات أولاً بأول فور حدوثها حتى توضح الدفاتر والسجلات الموقف المالى لكل عملية بعد كل حركة معاملات ، وكذلك الموقف النقدى والمالى للمنشأة .

٥ - أساس الحيطة والحذر : ويقضى هذا الأساس بضرورة أن تأخذ المنشأة كل خسارة متوقعة فى الحسبان وتتغاضى عن كل ربح متوقع ، مع تكوين المخصصات لمقابلة الالتزامات وتكوين الاحتياطيات لدعم المركز المالى .

٦ - أساس الموضوعية : ويقضى هذا الأساس بأن تدعم كافة العمليات التى تقوم بها المنشأة بالمستندات وأدلة الإثبات النقدية حتى لا يكون للتقدير الشخصى أثر على حقوق الغير ولكن هناك حالات لا ملجأ منها من التقدير الشخصى ، ومن واجب المحاسب ومراجع الحسابات أن يطمئنا من ذلك وفقاً للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة .

٧ - أساس ثبات وحدة النقد : ويقوم هذا الأساس على افتراض ثبات وحدة النقد عند التحقيق والقياس والتوصيل ، بمعنى أن يكون التسجيل على أساس القيم التاريخية .

٨ - أساس التكلفة التاريخية : ويقضى هذا الأساس بقياس التكاليف والإيرادات المتعلقة بأنشطة المنشأة على أساس ما تم فعلاً وقت الصرف أو التحصيل وليس على أساس التكلفة الاستبدالية الجارية وتأسيساً على ذلك تقوم الأصول الثابتة عند إعداد قوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية ويجب إهلاكها على هذا الأساس .

٩ - أساس الثبات : ويقضى هذا الأساس بضرورة الثبات على إتباع السياسات والطرق المحاسبية من فترة زمنية إلى أخرى حتى تكون المقارنات موضوعية ، وإذا كان هناك ضرورة حتمية للتعديل فلا بد من الإفصاح عن ذلك والمبررات التي أدت إلى ذلك .

١٠ - أساس الإفصاح : ويقضى بضرورة إعداد القوائم المالية والتقارير بطريقة واضحة يسهل فهمها ومتابعتها وحتى تكون أكثر نفعاً وفائدة لمستخدميها .

١١ - الأهمية النسبية : ويقضى هذا المبدأ بالتغاضي عن تطبيق بعض المبادئ إذا كانت الظروف العملية تقضى بذلك وطالما أن النتيجة النهائية لا تتأثر تأثيراً ذا بال فمعالجة مصروف رأسمالي قيمته ٥٠٠ جنيه على اعتبار أنه إيرادي في منشأة تبلغ مصروفاتها مليون جنيه لا يؤثر تأثير ذو بال على نتيجة أعمال المنشأة .

قائمة الدخل :

مفهوم وهدف قائمة الدخل

تعتبر هذه القائمة ملخصاً للبيانات التي تظهر في الحسابات الختامية التي تعدها المنشأة خلال فترة مالية معينة .

وتهدف هذه القائمة إلى إعطاء المعلومات الآتية :

١ - إيرادات المنشأة خلال فترة معينة .

٢ - نفقات (تكاليف ومصروفات) خلال فترة معينة .

٣ - بيان مجمل ربح العمليات التشغيلية في المنشآت الصناعية .

٤ - بيان صافي ربح المنشأة .

وليس هناك نموذجاً معيناً لشكل قائمة الدخل ، حيث يختلف من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة النشاط والشكل القانوني لها وطبيعة النظام الاقتصادي الذي تسير عليه الدولة .

نموذج قائمة الدخل في المنشآت الصناعية .

تعتبر قائمة الدخل في المنشآت الصناعية ملخصاً للبيانات التي تظهر بكل من حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر ، وتبويب فيها البيانات بحيث توضح ما يلي :

Operation Profit	١ - الربح من التشغيل
Gross Profit	٢ - مجمل الربح
Net Profit before Tax	٣ - صافي الربح قبل الضرائب
Net Profit after Tax	٤ - صافي الربح بعد الضرائب

وفي الصفحات التالية نموذجاً مبسطاً لشكل قائمة الدخل في المنشآت الصناعية يتضمن أرقاماً افتراضية للإيضاح.

قائمة الدخل لمنشأة التقوى الصناعية عن الفترة من إلى

السنة المقارنة	مبلغ كلي	مبلغ جزئي	البيان
		١٠٠٠٠٠	إيرادات المبيعات
		٦٠٠٠٠	يطرح : التكلفة الصناعية للبضاعة المباعة
	٤٠٠٠٠		الربح من التشغيل
	٥٠٠٠		يطرح : مصروفات التسويق
		 -
		 -
		 -
		 -
	٣٥٠٠٠		مجمل الربح
	١٠٠٠٠		يطرح : المصروفات الإدارية والمالية
		 -
		 -
		 -
		 -
	٢٥٠٠٠		يضاف : إيرادات أخرى
	٥٠٠٠		
	٣٠٠٠٠		صافي الربح قبل الضرائب

١٢٠٠٠	يطرح : مخصص الضرائب (فرضاً ٤٠%)
١٨٠٠٠	صافي الربح بعد الضرائب
١٥٠٠٠	يطرح : التوزيعات من الربح
٣٠٠٠	الأرباح المرحلة لسنوات مقبلة

إيضاحات على قائمة الدخل في المنشآت الصناعية

- ١ - يقصد بإيراد المبيعات بأنه صافي كمية البضاعة مضروبة في سعر البيع ويمكن الحصول عليه من حساب المبيعات بدفتر الأستاذ العام .
- ٢ - تتمثل التكلفة الصناعية للبضاعة المباعة في كمية البضاعة المباعة مضروبة في متوسط تكلفة الوحدة.
- ٣ - عند طرح التكلفة الصناعية للبضاعة من إيرادات المبيعات يكون الناتج هو مجمل الربح الناتج من التشغيل ويعطى دلالة عن نشاط العملية الصناعية .
- ٤ - تطرح تكاليف التسويق المختلفة من نقل ولف وحزم وعمولات ونحوها من ربح التشغيل يكون الصافي هو مجمل الربح ، وهو يماثل مجمل الربح الناتج من حساب المتاجرة .
- ٥ - تطرح المصروفات الإدارية والعمومية المختلفة من مجمل الربح وتضاف الإيرادات الأخرى مثل إيرادات الأوراق المالية والعقارات ونحوها يكون الناتج هو صافي الربح قبل خصم الضرائب .
- ٦ - يخصم بعد ذلك مخصص الضرائب من صافي الربح يكون الناتج هو صافي الربح القابل للتوزيع.
- ٧ - غالباً لا يوزع كل صافي الربح بل يحجز منه جزء لتمويل عمليات المنشأة ولتدعيم مركزها المالي في المستقبل ، فعن طريق طرح الأرباح الموزعة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع يكون الباقي هو الأرباح غير الموزعة والمرحلة لسنوات مقبلة.

قائمة الدخل في المنشآت التجارية

هي ملخص للبيانات التي تظهر بكل من حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر في المنشآت التجارية ، وهي لا تختلف كثيراً عن قائمة الدخل في المنشآت الصناعية سوى أنه لا يظهر بها أي بيانات عن التكلفة الصناعية للبضاعة المباعة ، ولكن بدلاً منها يظهر تكلفة البضاعة المشتراة والمباعة .

وفي الصفحة التالية نموذجاً مبسطاً لشكل قائمة الدخل في المنشآت التجارية.

قائمة الدخل لمنشأة الإيمان التجارية عن الفترة من إلى

السنة المقارنة	مبلغ كلي	مبلغ جزئي	البيان
		٢٥٠٠٠٠	إيرادات المبيعات
		١٥٠٠٠٠	يطرح : تكلفة المبيعات
	١٠٠٠٠٠		مجمل الربح
			يطرح : المصروفات الإدارية والمالية
		 -
		 -
		 -
		 -
		 -
		 -
		 -
	٢٥٠٠٠	 -
	٧٥٠٠٠		صافي الربح
	٥٠٠٠		يضاف : إيرادات أخرى
	٨٠٠٠٠		صافي الربح قبل الضرائب
	٣٢٠٠٠		يطرح : مخصص الضرائب (فرضاً ٤٠%)
	٤٨٠٠٠		صافي الربح القابل للتوزيع
	٤٠٠٠٠		يطرح : التوزيعات من الربح
	٨٠٠٠		الأرباح المرحلة لسنوات مقبلة

قائمة المركز المالي :

هى كشف بموجودات والتزامات المنشأة في نقطة معينة من الزمن ، وتهدف هذه القائمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي :

- ١ - بيان تحليل موجودات المنشأة التي تمتلكها أى الأصول المملوكة لها ولها قيمة .
- ٢ - بيان بتحليل الحقوق التي على المنشأة سواء لصاحبها أو للغير (خصوم) .
- ٣ - بيان مصادر الأموال واستخداماتها حتى نهاية السنة المالية .
- ٤ - توضيح صافي حقوق الملكية وتمثل الفرق بين الموجودات والحقوق للغير أى الفرق بين الأصول والخصوم .

ولأغراض إعداد قائمة المركز المالي تبويب الأصول والخصوم كما سبق الإيضاح من قبل على النحو التالي .
أولاً : تبويب الأصول : تبويب الأصول إلى :

١ - أصول ثابتة : وهى التي تقتنى للمساعدة في أداء النشاط بطريق مباشر أو غير مباشر ، أى تقدم خدمات للنشاط : مثل المباني والآلات والأثاث ونحوها .

٢ - أصول متداولة : وهى التي تقتنى بغرض المتاجرة فيها مثل البضاعة بكافة أنواعها والأموال لدى العملاء والأموال لدى المصارف وفي الخزينة ونحو ذلك .

ثانياً: تبويب الخصوم : تبويب الخصوم إلى :

٤ - خصوم طويلة الأجل (ثابتة) : وهى الالتزامات على المنشأة والتي يحين أجل أدائها في مدة أكثر من سنة مثل القروض طويلة الأجل .

٥ - خصوم متداولة (قصيرة الأجل) : وهى الالتزامات على المنشأة والتي يحين أجل أدائها في مدة أقصاها سنة مثل الدائنون والموردون والمستحقات الأخرى .

ويحكم ترتيب بنود الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي مجموعة من القواعد (الأسس) المحاسبية والتي سبق أن تعرضنا لها تفصيلاً في مقدمة هذا الفصل .

المعادلات المحاسبية .

من هذا التبويب يمكن استنباط بعض المعادلات المحاسبية والتي تفيد في تحليل قائمة المركز المالي لاستنباط معلومات تساعد في اتخاذ القرارات من هذه المعادلات ما يلي :

١ - الأصول = الأصول الثابتة + الأصول المتداولة .

٢ - الخصوم = الخصوم الثابتة (طويلة الأجل) + الخصوم المتداولة (قصية الأجل) .

٣ - حقوق الملكية = الأصول - الخصوم = رأس المال + الأرباح غير الموزعة + الاحتياطات (إن وجدت)

٤ - صافي رأس المال المعامل = الأصول المتداولة + الخصوم المتداولة .

٥ - مصادر الأموال = استخدامات الأموال .

٦ - مصادر الأموال = حقوق الملكية + الخصوم طويلة الجبل .

٧ - استخدامات الأموال = الأصول الثابتة + صافي رأس المال العامل .

ويمكن اشتقاق العديد من المعادلات المحاسبية الفرعية من المعاملات الرئيسية السابقة ، وكل معادلة لها مدلول معين وفي الصفحة التالية نموذجاً مبسطاً لقائمة المركز المالي به أرقاماً افتراضية للإيضاح .

قائمة المركز المالي لمنشأة سيف الإسلام التجارية في / /

السنة المقارنة	مبلغ كل	مبلغ جزئى	مبلغ جزئى	البيان
xxxx	١٥٠٠٠٠			<u>أولاً : مصادر الأموال :</u>
				حقوق الملكية
				رأس المال
				١٠٠٠٠٠
				٢٥٠٠٠
				١٢٥٠٠٠
				٥٠٠٠
				يطرح : المسحوبات
				- حقوق صاحب المنشأة
				١٢٠٠٠٠
				- الخصوم طويلة الأجل قروض ونحوها
				٣٠٠٠٠
				جملة مصادر أموال المنشأة
				١٥٠٠٠٠
<u>ثانياً : استخدامات الأموال</u>				
الأصول الثابتة (بالقيمة الصافية)				
- أراضي				
٢٠٠٠٠				
- عقارات				
٣٠٠٠٠				
- آلات ومعدات				
٣٠٠٠٠				
- سيارات				
١٥٠٠٠				
- أثاث				
٥٠٠٠				

xxx	١٠٠٠٠٠			جملة الأصول الثابتة
				الأصول المتداولة
			٤٠٠٠٠	- بضاعة
			٢٥٠٠٠	- عملاء
			٥٠٠٠	- مدينون
			٥٠٠٠	- استثمارات قصيرة الأجل
			١٠٠٠٠	- البنوك والخزينة
			٥٠٠٠	- أرصدة مدينة أخرى
		٩٠٠٠٠		جملة الأصول المتداولة
				يخصم : الخصوم المتداولة
			٢٠٠٠٠	- موردون
			١٠٠٠٠	- دائنون
			٥٠٠٠	- مستحقات
			٥٠٠٠	- مخصصات
		٤٠٠٠٠		جملة الخصوم المتداولة
xxx	٥٠٠٠٠			صافي رأس المال العامل
xxx	١٥٠٠٠٠			جملة استخدامات أموال المنشأة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

أحياناً يلحق بقائمة المركز المالى للمنشآت الفردية قائمة أخرى يطلق عليها قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وهى تعطى معلومات عن ما طرأ على حقوق صاحب المنشأة من زيادة أو نقص خلال الفترة المالية .

وبصفة عامة تزيد حقوق الملكية بالآتى :

- ١ - الإضافات إلى رأس المال خلال الفترة لتمويل عمال المنشأة .
- ٢ - الربح الذى تولد خلال الفترة وظهر وسجل في نهاية الفترة .

وتقل حقوق الملكية بالآتي :

١ - المسحوبات بكافة أنواعها سواء نقدية أو عينية .

٢ - الخسارة التي تولدت خلال الفترة وسجلت في نهاية الفترة .

ويمكن أن تظهر قائمة التغيرات في حقوق الملكية في نهاية الفترة المالية على النحو التالي :

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
حقوق الملكية أول الفترة	١٠٠٠٠٠	
يضاف : الإضافات خلال الفترة	٢٥٠٠٠	
أرباح الفترة	٣٥٠٠٠	
ي طرح : المسحوبات خلال الفترة	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
خسارة الفترة (إن وجدت)	
		١٠٠٠٠٠
حقوق الملكية في نهاية الفترة		١٥٠٠٠٠

قائمة تدفق الأموال

هي قائمة تعبر عن حركة الأموال خلال فترة معينة وهي السنة المالية بهدف بيان مصادر الأموال وكيفية استخدامها خلال السنة المالية ولذلك يطلق عليها أحياناً اسم : قائمة الموارد المالية واستخداماتها .

وتهدف هذه القائمة إلى إعطاء المعلومات الآتية :

١ - تحليل مصادر الأموال الإضافية التي تمت خلال السنة المالية .

٢ - تحليل استخدامات الأموال خلال تلك الفترة .

وتساعد هذه القائمة في تصميم السياسات المالية وأثرها على كفاءة إدارة الأموال ، كما تساعد في مجال التخطيط والرقابة المالية وتقويم الأداء ومعرفة الاتجاهات في إدارة الأموال ومعالجتها وحتى نستطيع إعداد هذه القائمة يلزم مقارنة قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للمنشأة خلال سنتين متتاليتين - السنة الأخيرة والسنة التي قبلها مباشرة ، فعن طريق مقارنة التغير في عناصر تلك القوائم يمكن معرفة مصادر الأموال والاستخدامات ، كذلك تعرف بعض بنود التكاليف والمصروفات التي تعتبر مصدر تمويل ذاتي :

ومن أهم مصادر الأموال خلال الفترة ما يلي :

- ١ - صافي ربح العام .
- ٢ - الاستهلاك عن العام .
- ٣ - التكاليف والمصروفات غير النقدية (المسحوبة دفترياً ولم تدفع) مثل إيجار المبنى المملوك .
- ٤ - النقص في قيمة الأصول الثابتة والمتداولة الناجمة عن المعاملات مثل البيع .
- ٥ - الزيادة في قيمة الخصوم طويلة الأجل وقصيرة الأجل الناجمة عن المعاملات مثل الاقتراض .
- ٦ - الزيادة في رأس المال (الإضافات إلى رأس المال أو الحساب الجاري) .

ومن أهم مجالات استخدامات الأموال خلال الفترة ما يلي :

- ١ - خسارة العام إن وجدت .
- ٢ - الزيادة في قيمة الأصول الثابتة والمتداولة الناجمة عن المعاملات .
- ٣ - النقص في قيمة الخصوم طويلة الأجل وقصيرة الأجل الناجمة عن التسديدات .
- ٤ - مسحوبات صاحب المنشأة .

ويجب أن يتساوى مجموع مصادر الأموال مع مجموع الاستخدامات وتظهر هذه القائمة على الشكل الموضح بالصفحة التالية .

قائمة تدفق الأموال

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
مصادر الأموال		
- صافي الربح العام (إن وجد)	xx	
- الاستهلاكات عن العام	xx	
- مصروفات غير نقدية (محتسبة)	xx	
- زيادة في قيم خصوم طويلة الأجل .	xx	
- زيادة في قيم خصوم قصيرة الأجل .	xx	
- نقص في قيم أصول ثابتة .	xx	
- نقص في قيم أصول متداولة .	xx	
- إضافات إلى رأس المال	xx	

xxxxx		جملة مصادر الأموال
		استخدامات الأموال
	xx	- خسارة العام (إن وجدت)
	xx	- نقص في قيم خصوم طويلة الأجل
	xx	- نقص في قيم خصوم قصيرة الأجل
	xx	- زيادة في قيم أصول ثابتة .
	xx	- زيادة في قيم أصول متداولة .
	xx	- مسحوبات صاحب المنشأة
xxxxx		جملة استخدامات الأموال

حالة تطبيقية على قائمة تدفق الأموال

فيما يلي قائمة المركز المالي لمنشأة جيل النصر المنشود عن سنتي ١٩٩١م ، ١٩٩٢ (الأرقام بالآلاف الجنيهات) .

البيان	١٩٩٢	١٩٩١	البيان	١٩٩٢	١٩٩١
<u>حقوق الملكية</u>			<u>الأصول الثابتة</u>		
رأس المال	٣٥٠	٣٠٠	أراضي	١٠٠	١٢٠
أرباح مجمعة	١٠٠	٨٠	آلات ومعدات	٢٥٠	١٨٠
خصوم طويلة الأجل	-	-	أثاث وتجهيزات	٧٠	٦٠
قرض برهن	٤٠	٥٠	<u>الأصول المتداولة</u>		
<u>خصوم متداولة</u>			بضاعة	٩٠	٦٠
دائنون	١٠	٢٠	عملاء ومدينون	٤٠	٣٠
مستحقات	٣٠	-	بنك	١٠	٢٠
مجمع إهلاك الأصول الثابتة	٧٠	٥٠	صندوق	٤٠	٣٠
	٦٠٠	٥٠٠		٦٠٠	٥٠٠

ولقد حصلت على المعلومات والإيضاحات الآتية :

- ١ - ظهرت الأصول الثابتة بالتكلفة وبلغ إهلاكها عن عام ١٩٩٢ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
- ٢ - بلغ صافي أرباح سنة ١٩٩٢ مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه سحب صاحب المنشأة منه مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .
- ٣ - قامت الشركة ببيع قطعة أرض لعدم الحاجة إليها بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
- ٤ - بلغت الإضافات إلى رأس المال مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

وفي ضوء البيانات والمعلومات السابقة تظهر قائمة تدفق الأموال

قائمة تدفق الأموال لمنشأة جيل النصر المنشود عن سنة ١٩٩٢

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
مصادر الأموال		
- صافي الربح	٣٠	
- الاهلاك	٢٠	
- زيادة رأس المال	٥٠	
- نقص في الأراضي	٢٠	
- نقص في البنك	١٠	
- زيادة في المستحقات	٣٠	
		١٦٠
استخدامات الأموال		
- زيادة في الآلات (إضافات)	٧٠	
- زيادة في الأثاث	١٠	
- زيادة في البضاعة	٣٠	
- زيادة في رقم العملاء والمدينين	١٠	
- زيادة في الصندوق	١٠	
- سداد قسط من القرض (برهن)	١٠	
- نقص في الدائنين	١٠	
- توزيعات أرباح	١٠	
		١٦٠

تحليل القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية السابقة وغيرها المنشورة وغير المنشورة من أهم مصادر البيانات المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي بهدف تقويم أداء المنشأة ومعرفة المركز المالي لها واتخاذ بعض القرارات الإدارية والاستثمارية وغيرها .

وهناك أساليب عديدة لتحليل القوائم المالية ، مذكورة تفصيلاً في مؤلفات المحاسبة الإدارية، ولكن في هذا المقام سوف نركز على أسلوبين أساسيين هما :

١ - أسلوب المقارنات .

٢ - أسلوب التحليل المحاسبي باستخدام النسب المالية .

وفيما يلي نبذة موجزة ومختصرة عن كل أسلوب من هذه الأساليب مع أمثلة رقمية توضيحية.

القوائم المالية المقارنة.

من أهم طرق المقارنات ما يلي :

١ - مقارنة العناصر الظاهرة بالقوائم المالية بمثيلاتها في سنوات سابقة ، فمثلاً يقارن رقم مجمل الربح في سنة ١٩٩١ برقم مجمل الربح في سنة ١٩٩٢ ، أو يقارن رقم الأصول الثابتة في سنة ١٩٩١ برقم الأصول الثابتة في سنة ١٩٩٢ وهكذا .

٢ - مقارنة العناصر الظاهرة بالقوائم المالية في سنة معينة بمثيلاتها في سنة الأساس ، بمعنى قد تختار سنة معينة كسنة أساس ثم تقارن أرقام أى سنة مالية تالية بأرقام سنة الأساس ، فعلى سبيل المثال لو أختيرت أرقام سنة ١٩٩٠ كسنة أساس ، فتقارن أرقام سنة ١٩٩١ بسنة ١٩٩٠ وتقارن أرقام سنة ١٩٩٢ بسنة ١٩٩٠ وهكذا .

٣ - مقارنة العناصر الظاهرة بالقوائم المالية لمنشأة معينة بأرقام نفس العناصر الظاهرة بالقوائم المالية لمنشأة أخرى تعمل في نفس النشاط في سنة معينة أو لعدة سنوات .

٤ - مقارنة عناصر القوائم المالية لمنشأة معينة بمتوسط قيمة هذه العناصر للمنشآت التي تمثل في نفس النشاط سنة معينة أو لعدة سنوات .

ويتطلب تطبيق طرق التحليل عن طريق المقارنات توافر بيانات ومعلومات عن سنوات سابقة وعن المنشآت التي تعمل في نفس النشاط ، ولذلك لا يصلح للمنشآت الحديثة .

ويعاب على التحليل عن طريق المقارنات ما يلي :

١ - أن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية وغيرها من سنة لأخرى وهذا أمر حتمى يجعل نتائج عملية المقارنة غير سليمة ومشكوك الاعتماد عليها في تكوين رأى معين أو في تقويم الأداء أو اتخاذ القرارات المختلفة.

٢ - أن اختلاف الظروف المتعددة من منشأة لأخرى يجعل كذلك نتائج عملية المقارنة غير سليمة ومشكوك الاعتماد عليها.

٣ - يؤدي التغير في قيمة النقد من عام إلى عام إلى أن تصبح عملية المقارنة غير سليمة فمثلاً مقارنة مجمل الربح في سنة ١٩٩٢ برقم مجمل الربح في سنة ١٩٩١ مزلل لأن قيمة النقد في سنة ١٩٩٢ أقل منها في سنة ١٩٩١.

٤ - تعتمد المقارنات غالباً على أرقام الماضي أو أرقام منشآت أخرى ، وهناك احتمال أن تتضمن بيانات الماضي هذه إسراف وتبذير وإهمال وتقصير ، ولذلك يكون أساس المقارنة غير سليم .

٥ - يدخل التقدير الشخصي أحياناً في إعداد القوائم المالية وأنها تعتمد على أساس محاسبية وهذا قد يختلف من عام إلى عام ومن منشأة إلى أخرى .

وبالرغم من العيوب السابقة إلا أننا نجد كثيراً من المنشآت تعتمد كثيراً على طرق المقارنات ، ونجد أن القوائم المالية تتضمن خانة للسنة السابقة .

وفي الصفحة التالية مثلاً تطبيقاً على أحد طرق التحليل باستخدام المقارنات .

مثال على التحليل عن طريق المقارنات .

البيانات التالية مستفاه من دفاتر وسجلات منشأة جيل النصر المنشود عن سنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ .

صافي المبيعات	مجمل الربح	صافي الربح	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	الأصول المتداولة	
٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٩٩١
٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٩٩٢

والمطلوب بيان مقدار التغير ونسبته المئوية .

أولاً : التحليل بالأرقام المقارنة المطلقة .

البيان	١٩٩١/١٢/٣١	١٩٩٢/١٢/٣١	مقدار التغير	% للتغير
- الأصول الثابتة	٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠%
- الأصول المتداولة	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠%
- حقوق الملكية	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠%
- المبيعات	٢٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠%
- مجمل الربح	٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٢٠٠٠	٤%
- صافي الربح	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠%

التحليل المحاسبي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية

نظراً لعيوب أسلوب المقارنات السابق الإشارة إليها وخصوصاً فيما يتعلق بعدم ربط قيم عناصر القوائم المالية موضع التحليل بعضها ببعض ، أتجه الباحثون نحو استخدام أسلوب النسب المعروف في علم الحساب في عملية التحليل المحاسبي ، وأطلق على هذا الأسلوب أسلوب التحليل بالنسب المالية وقد شاع تطبيق هذا الأسلوب في الحياة العملية وأخذ عدة اتجاهات كما انه قد مر بمراحل مختلفة وفي الآونة الأخيرة تمكن المحاسبون من الاستعانة بأساليب بحوث العمليات في تطبيق هذا الأسلوب وتوسيع نطاقه .

وسوف نعطي بعض المعرفة عن مفهوم وأغراض أسلوب النسب المالية وأنواعها وتقييم صلاحيته في مجال الرقابة وتقييم الأداء ، وكيفية تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية مع أمثلة تطبيقية رقمية ، حيث أن تفاصيل هذا الموضوع يدخل في نطاق المحاسبة الإدارية وتأسيساً على ذلك سوف تتركز المناقشة الآن فقط على النقاط الآتية :

١ - مفهوم وأغراض التحليل باستخدام النسب المالية .

٢ - أنواع التحليل باستخدام النسب المالية .

٣ - تقسيمات النسب المالية .

مفهوم النسب المالية

يقصد بالنسب المالية بأنها العلاقة بين عنصر وآخر في القوائم المالية ، وقد يكون هذا العنصر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى ، فمثلاً ينسب رقم صافي الربح القابل للتوزيع إلى رأس المال وغير ذلك تحسب هذه النسب كما يلي :

إذا كان رقم صافي الربح القابل للتوزيع ١٠٠٠٠٠ جنيه ورقم صافي المبيعات ١٠٠٠٠٠٠ جنيه

النسبة المئوية لصافي الربح إلى صافي المبيعات تكون :

١٠٠٠٠

$$= \frac{10000}{100000} \times 100 = 10\%$$

١٠٠٠٠٠

وإذا كان رقم صافي الربح القابل للتوزيع ١٠٠٠٠٠ جنيه ومقدار رأس المال ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

النسبة المئوية لصافي الربح القابل للتوزيع إلى رأس المال تكون .

١٠٠٠٠

$$= \frac{10000}{50000} \times 100 = 20\%$$

٥٠٠٠٠

أغراض النسب المالية

يساعد التحليل باستخدام النسب المالية كل من الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والبنوك والموردين .. وكذا الأطراف الداخلية في مجالات من بينها ما يلي :

١ - قد يساعد في التنبؤ بقيم بعض العناصر في المستقبل ، إذ باستخراج النسب المالية لعنصر معين خلال فترة زمنية معينة ومعرفة الاتجاه يمكن التنبؤ بما سيكون عليه العنصر في المستقبل ، وهذا بدوره يساعد في مجال التخطيط .

٢ - يساعد في دراسة الهيكل التمويلي للمشروع - أهم مصادر التمويل .

٣ - تساعد النسب المالية في مجال الرقابة وتقييم الأداء فعن طريق مقارنة النسب المالية الفعلية بالنسب المالية المعيارية يمكن معرفة الانحرافات والتي يجب دراسة أسبابها .

٤ - تساعد النسب المالية في بعض القرارات الإدارية وخصوصاً فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية فمثلاً تساعد نسب الربحية في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية .

تقسيمات النسب المالية

إنه من الأهمية بمكان أن ندرك أنه لا توجد نسبة مالية واحدة تعطي دلالة واضحة وكافية عن الموقف المالي للمنشأة وكفاءتها بل يجب إيجاد عدة نسب حتى يتسنى لنا تقييم المشروع من كافة جوانبه ، ولقد تعددت النسب المالية وقسمت إلى مجموعات وكل مجموعة تخدم غرضاً معيناً ، وأهم مجموعات النسب المالية ما يلي :

١ - مجموعة نسب الربحية .

٢ - مجموعة نسب السيولة .

٣ - مجموعة نسب المديونية .

٤ - مجموعة نسب التغطية .

٥ - مجموعة نسب النشاط .

٦ - نسب أخرى.

تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

سوف نركز الآن على كيفية تحليل الأرقام الواردة بالقوائم المالية السابقة باستخدام النسب المالية المتعارف عليها وبيان مدلول النسبة وكيفية حسابها (الأرقام افتراضية)

أولاً : مجموعة نسب الربحية.

تهدف هذه المجموعة إلى بيان كفاءة الوحدة الاقتصادية في أعمالها ومدى سلامة السياسات التي تدير عليها في تسيير أنشطتها المختلفة ، وتتضمن هذه المجموعة نسب مالية توضح علاقة الأرباح بكل من المبيعات وبالأموال المستثمرة وبمجموع حقوق الملكية ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي :

١ - صافي الربح على المبيعات.

وتهدف إلى بيان النسبة المئوية لصافي الربح عن كل ١ جنيه من المبيعات ، وقد يقصد بصافي الربح قبل خصم الضرائب أو بعد خصم الضرائب أو غير ذلك ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل على زيادة هامش الربح. وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\begin{aligned} \text{صافي الربح على المبيعات} &= \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 \text{ (نسبة مئوية)} \\ &= \frac{25000}{100 \times 15000} \times 100 \\ &= 16.67\% \end{aligned}$$

أو

$$\begin{aligned} \text{صافي الربح على المبيعات} &= \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 \text{ (نسبة مئوية)} \\ &= \frac{15000}{100000} \times 100 \\ &= 15\% \end{aligned}$$

- صافي الربح على مجموعة الأموال المستثمرة .

وتهدف هذه النسبة إلى بيان مقدار العائد على مجموعة استثمارات المنشأة وتحسب عن طريق إيجاد العلاقة بين صافي الأرباح قبل الضرائب أو بعد الضرائب إلى مجموعة أصول المشروع سواء أكانت ثابتة أو متداولة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان طيباً ومطلوباً ، ويجب أن تقارن هذه النسبة بمعدل متوسط الربحية السائد في السوق لمعرفة مدى كفاءة إدارة المشروع في استخدام الأصول المتاحة وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\begin{aligned} \text{مجموعة الأصول المستثمرة} &= \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{مجموع أصول المشروع}} \times 100 \text{ (نسبة مئوية)} \\ &= \frac{25000}{100 \times 20000} \times 100 \\ &= 12.5\% \end{aligned}$$

أو

$$\begin{aligned} \text{مجموعة الأصول المستثمرة} &= \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{مجموع أصول المشروع}} \times 100 \text{ (نسبة مئوية)} \\ &= \frac{15000}{125000} \times 100 \\ &= 12\% \end{aligned}$$

- صافي الربح على مجموعة حقوق أصحاب المشروع .

وتهدف هذه النسبة إلى بيان المقدرة الربحية لاستثمارات أصحاب حقوق المشروع والتي تتضمن رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة وتهم هذه النسبة المستثمر المتوقع ، حيث يقارن هذه النسبة لعدة منشآت لأجل اختيار المنشأة ذات المعدل الأعلى ، وعموماً يجب أن يؤخذ عنصر الخطر التجاري عند المقاضلة ، ويجب أن تكون هذه النسبة عالية في حالة المنشآت التي تتعرض للخطر ، كما يجب أن تقارن هذه النسبة بمتوسط النسبة في الصناعة التي تعمل فيها المنشأة وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\begin{array}{l} \text{صافي الربح على مجموع} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times 100 \text{ (نسبة مئوية)} \\ \text{حقوق أصحاب المشروع} = \frac{25000}{110000 - 10000} \times 100 \\ \text{أو} \\ \text{صافي الربح بعد الضرائب} = \frac{15000}{80000} \times 100 \text{ (نسبة مئوية)} \end{array}$$

ثانياً : مجموعة نسب السيولة .

تهدف نسب السيولة إلى توضيح مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية أو الحالة ويقصد بالالتزامات العاجلة أو الحالة بأنها الديون الواجبة السداد خلال سنة معينة أي الخصوم المتداولة ، ويجب على المحلل المالي أن يدرس سلوك هذه النسب خلال فترة زمنية لمعرفة سلوك السيولة وعلاقتها بأرباح الشركة ، كما يجب أن تقارن هذه النسب بالنسب المعيارية التي قد تكون نسب سنة الأساس أو نسب منشأة تعمل في نفس النشاط أو نسب الصناعة التي تعمل فيها الشركة ومن أهم مكونات هذه المجموعة ما يلي :

١ - نسبة السيولة .

تقيس مقدرة المنشأة على مقابلة الالتزامات الجارية عن طريق أصولها المتداولة ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

ويجب أن يلاحظ أنه قد تكون نسبة التداول مرتفعة ومع ذلك تكون المنشأة في مركز لا يسمح لها بدفع التزاماتها الجارية بسبب أن معظم عناصر الأصول المتداولة ممثلة في بضاعة من التي يصعب تصريفها بسرعة وبدون خسارة إلى نقدية .

٢ - نسبة السيولة السريعة

تظهر مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية عن طريق أصولها المتداولة القابلة للتحويل إلى نقدية سائلة بسرعة ، أي بعد استبعاد رقم البضاعة لأنها تعتبر أقل العناصر المتداولة سيولة ، ولأنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لبيعها ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$= \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة - البضاعة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}} = \frac{20000}{25000} = 0.8 \text{ (مرة)}$$

- نسبة السداد السريع.

تقيس هذه النسبة مقدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من النقدية المتوافرة في البنك والصندوق أى استبعاد الأصول غير النقدية مثل البضاعة والمدينين وأوراق القبض والاستثمارات قصيرة الأجل ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$= \frac{\text{النقدية لدى البنك وفى الصندوق}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}} = \frac{5000}{25000} = 0.2 \text{ (مرة)}$$

٤ - طول الفاصل الزمني الدفاعى

تقيس هذه النسبة عدد الأيام التى يمكن أن تُغطّى منها المصروفات الجارية للمنشأة بواسطة أصولها النقدية وشبه النقدية ، وتحسب عن طريق إيجاد العلاقة بين الأصول النقدية وتتضمن النقدية لدى البنك وفى الصندوق والاستثمارات قصيرة الأجل ومن المصروفات الجارية اليومية والتي تستخرج عن طريق قسمة المصروفات الجارية السنوية على ٣٦٥ يوماً ، وتوضح هذه النسبة المقدرة الدفاعية للمنشأة لسداد مصروفاتها الجارية بدون مشاكل وذلك فى حالة انخفاض أو توقف الإيرادات ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$= \frac{\text{النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{المصروفات الجارية السنوية}} = \frac{365}{1} = 365 + 3000 + 5000 = 190 \text{ يوماً تقريباً .}$$

المصروفات الجارية السنوية

(ويلاحظ قسمة المصروفات الجارية السنوية على ٣٦٥ يوماً لإيجاد متوسط المصروفات الجارية اليومية)

٥ - التوزيع النسبى لعناصر الأصول المتداولة .

وتهدف هذه النسبة إلى إيجاد النسبة المئوية لكل أصل من الأصول المتداولة لمعرفة التوزيع النسبى لهذه الأصول نظراً لتفاوتها من حيث مدى سهولة وسرعة تحويلها إلى نقدية وتحسب هذه النسبة كما يلي : - نسبة البضاعة إلى مجموع الأصول المتداولة :

$$\begin{array}{r}
\text{قيمة البضاعة} \\
= 100 \times \frac{30000}{100000} = 30\% \\
\text{نسبة} \\
\text{مجموع الأصول المتداولة} \\
\text{رصيد الذمم} \\
= 100 \times \frac{50000}{120000} = 41.67\% \\
\text{مجموع الأصول المتداول} \\
= 50000
\end{array}$$

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول المتداولة :

$$\begin{array}{r}
\text{استثمارات قصيرة الأجل} \\
= 100 \times \frac{30000}{50000} = 60\% \\
\text{مجموع الأصول المتداولة} \\
= 50000
\end{array}$$

نسبة النقدية لدى البنك وفي الصندوق إلى مجموع الأصول المتداولة :

$$\begin{array}{r}
\text{نقدية لدى البنك وفي} \\
\text{الصندوق} \\
= 100 \times \frac{50000}{50000} = 100\% \\
\text{مجموع الأصول المتداولة} \\
= 50000
\end{array}$$

ثالثاً : مجموعة نسب المديونية.

يطلق على هذه المجموعة أحياناً اسم نسب الرفع المالى وتهدف إلى قياس النسبة المئوية للقروض إلى الهيكل المالى للمنشأة ، وتهم هذه المجموعة حملة السندات وأصحاب القروض الأخرى والموردين ، ويلاحظ أنه كلما زادت هذه النسبة كلما أدى ذلك إلى زيادة صافي حقوق الملكية ما دامت تكلفة الأموال المقترضة أقل من العائد على الأموال المستثمرة ومن أهم مكونات هذه المجموعة ما يلي :

١ - نسبة الخصوم إلى حقوق الملكية .

تقيس المبالغ المقترضة والمستثمرة إلى حقوق الملكية أى توضح العلاقة بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك ، وتحسب كما يلي :

$$\begin{array}{r}
\text{الالتزامات طويلة الأجل} + \text{الالتزامات قصيرة الأجل} \\
= 100 * \text{نسبة مئوية}
\end{array}$$

٢ - نسبة الخصوم إلى مجموع الأصول .

تقيس النسبة المئوية للخصوم إلى مجموع الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زاد هامش الأمان لأصحاب القروض والديون ، كما تهتم هذه النسبة المستثمرين والمقرضين المتوقعين ، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$= \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل} + \text{الالتزامات قصيرة الأجل}}{\text{صافي الأصول الثابتة} + \text{الأصول المتداولة}} \times 100 \text{ (نسبة مئوية)}$$

$$= \frac{25000 + 20000}{125000} \times 100 = 21\%$$

٣ - نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى صافي الأصول الثابتة .

تقيس كفاية الأصول الثابتة المقدمة كضمان للقروض طويلة الأجل وتهتم هذه النسبة حملة السندات ومقدمي القروض طويلة الأجل المضمونة ، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما ارتفع هامش الأمان لأصحاب القروض وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$= \frac{\text{مجموع القروض طويلة الأجل}}{100 \text{ (نسبة مئوية)}}$$

$$= \frac{20000}{75000} \times 100 = 26.6\%$$

تهدف هذه المجموعة إلى بيان مدى الأمان الذي يمكن أن يكون لحملة السندات والقروض وفي سداد الفوائد الثابتة من الأرباح أو من النقدية السائلة وكلما زاد عدد مرات التغطية كلما زادت درجة الأمان ومعروف أن عجز المنشأة عن سداد تلك الفوائد يعرضها للإفلاس . ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي :

١ - نسبة تغطية الفائدة من الأرباح .

تقيس عدد مرات تغطية الفوائد الثابتة من صافي الربح قبل خصم الفائدة والضرائب وتحسب كما يلي :

$$= \frac{\text{صافي الربح قبل خصم الفائدة والضرائب}}{\text{مقدار الفوائد الثابتة}} \text{ ... (مرة)}$$

$$= \frac{30000}{30000}$$

- نسبة تغطية الفائدة من النقدية

تقيس عدد مرات تغطية الفوائد الثابتة من النقدية لدى البنك وفي الصندوق وتحسب كما يلي :

$$\frac{5}{3} = \dots \text{ (مرة)} = \frac{5000}{3000} = \frac{\text{النقدية لدى البنك وفي الصندوق}}{\text{مقدار الفوائد الثابتة}}$$

٢ - نسبة تغطية المصروفات الثابتة من الأرباح .

تقيس عدد مرات تغطية الأعباء الثابتة النقدية من صافي الربح قبل خصم الضرائب والفائدة وتحسب كما يلي :

$$\dots \text{ مرة} = \frac{\text{صافي الربح قبل خصم الفائدة والضرائب}}{\text{الفوائد + الإيجار + أقساط سداد القروض . إلخ}} = \frac{30000}{30000 + \text{أى مصاريف ثابتة أخرى}}$$

خامساً : مجموعة نسب النشاط

يطلق على هذه المجموعة أحياناً اسم نسب الكفاية أو نسب الدوران وتهدف إلى بيان كفاءة إدارة المنشأة في إدارة مواردها المتاحة التي تتمثل في الأصول الثابتة وعناصر الأصول المتداولة . وكلما زادت عدد دورات هذه الأصول كلما كان الأفضل لأنه في كل دورة تزيد أرباح المنشأة ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي :

١ - معدل دوران البضاعة

يقيس هذا المعدل سرعة تحويل المخزون إلى مبيعات وكلما زادت عدد الدورات كلما أعطى مؤشراً على أن المنشأة لا تحتفظ بالمخزون لفترة طويلة أو أنه ليس لديها بضاعة راكدة والمعروف أن البضاعة تمثل رأس مال مجمد لذلك إذا نجحت إدارة المشروع في جعل رصيد البضاعة منخفضاً وقريب من الرصيد المرغوب كلما كان هذا مؤشراً إلى كفايتها

ويلاحظ على هذه النسبة ما يلي :

- حسب متوسط المخزون عن طريق إضافة مخزون أول المدة إلى مخزون آخر المدة وقسمة الناتج على ٢ .

- قسمنا تكلفة المبيعات على ٣٦٥ يوماً لتحديد متوسط تكلفة المبيعات اليومية وقد يرى بعض الكتاب قسمتها على رقم مخالف ومهما يكن فإن ذلك يتوقف على سياسة الشركة .

٢ - نسبة متوسط فترة التحصيل .

تقيس هذه النسبة سرعة تحصيل المبالغ لدى العملاء أو طول فترة الائتمان ، وكلما قصرت هذه الفترة كلما كان ذلك أفضل لأن هذا يعنى تخفيض المبالغ المجمدة في رصيد المدينين واستثمارها في مجال بديل يدر عائداً

- حسب متوسط المدينين عن طريق إضافة رصيد المدينين أول المدة إلى رصيد المدينين آخر المدة وقسمة الناتج على ٢ .

- قسمنا صافي المبيعات على ٣٦٥ يوماً لتحديد متوسط تكلفة المبيعات اليومية .

٣ - نسبة متوسط السداد .

تقيس هذه النسبة سرعة سداد المبالغ المستحقة للموردين ، أى طول فترة الائتمان الممنوحة للمنشأة من الموردين وكلما طالت هذه الفترة كلما كان ذلك أفضل لأن هذا يعنى الاستفادة بأموال الغير في المنشأة وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{صافي المشتريات الآجلة} = \frac{\text{متوسط رصيد الموردين} \times 365}{\text{... (مرة)}}$$

ويلاحظ على هذه النسبة ما يلي :

- حسب متوسط الموردين عن طريق إضافة رصيد الموردين أول المدة إلى رصيد الموردين آخر المدة وقسمة الناتج على ٢ .

- قسمنا صافي المشتريات على ٣٦٥ يوماً لتحديد متوسط المشتريات اليومية.

٤ - معدل دوران الأصول.

ويقيس هذا المعدل سرعة دوران أصول المنشأة سواء أكانت ثابتة أو متغيرة ، وكلما زاد هذا المعدل دل على كفاءة المنشأة في إدارة أصولها ويحسب كما يلي :

$$\text{المبيعات} = \frac{\text{مجموع الأصول الثابتة والمتداولة العاملة}}{\text{(مرة)}}$$

ويختلف هذا المعدل من صناعة إلى أخرى حسب طبيعة الأصول وعموماً فإنه من المفضل مقارنة هذا المعدل بمتوسط معدل الصناعة التي تعمل فيها المنشأة ويجب استبعاد الأصول الغير عاملة من مجموع الأصول مثل الاستثمارات في أوراق مالية أو عقارات إذا كان ذلك خارج نطاق نشاط المنشأة الرئيس.

فهرس المحتويات

١	تمهيد
١	مفهوم القوائم المالية
٢	الأسس المحاسبية لإعداد القوائم المالية
٣	قائمة الدخل :
٥	إيضاحات على قائمة الدخل في المنشآت الصناعية
٥	قائمة الدخل في المنشآت التجارية
٧	قائمة المركز المالي :
٩	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
١٠	قائمة تدفق الأموال
١٤	تحليل القوائم المالية
٢٦	فهرس المحتويات